

## تدريس أصول الفقه - محوّقات وحلول -

بِقَلْمِ  
دُرْبِعْ لَعُورَ (\*)

### مُحَمَّدْ عَوْرَفْ مُلْكُرْ

المقال محاولة لتحليل ظاهرة تراجع استيعاب أصول الفقه؛ وترجع إلى ثلاثة أسباب هي: الطالب؛ الأستاذ، المقررات التعليمية؛ ثم ذكرت الحلول، وهي: التعميم قبل التخصص، التركيز على التمثيل الفقهي، استخدام المشجرات، إبعاد المقررات من المواضيع الخارجية، تأليف مقررات مشتركة تناسب المراحل التعليمية يشرف عليها كبار الأساتذة في الوطن، تطوير دور مسجد الجامعة في تدريس المتون العلمية، الدورات العلمية القصيرة، الجمع بين الامتحان الكتابي والشفهي، ضرورة تعليم مبادئ أصول الفقه قبل الجامعة، العناية بحياة علماء أصول الفقه والفقه، تأليف كتاب لأسئلة وأجوبة المادة.

**الكلمات المفتاحية:** أصول الفقه؛ التدرج؛ المقررات الدراسية؛ الدرس الأصولي.

(\*) جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

[rabiehb@hotmail.com](mailto:rabiehb@hotmail.com)

تاريخ الإرسال: 02/03/2020 □ تاريخ القبول: 05/05/2020 □ تاريخ النشر: 01/06/2020

• معهد العلوم الإسلامية ..... جامعة الوادي

## مقدمة

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد: فقد أكرم الله تعالى أمة النبي ﷺ بهذا الدين، وجعله حياة لقلوبهم وصلاحاً لمعاشرهم ومعادهم؛ في يوم أن استمسك المسلمون بدينهم عزواً وبزواً، ويوم أن تنكبوا دينهم انتكسوا وذروا.

ولم يكن هذا التنكب قاصراً على التجرد من الدين فقط، بل كانت الجنائية عليه باسم الدين أنكى وأشد، وما ذلك إلا بسبب البعد عن النهج الصحيح في التفقه.

ولا غرو أن يكون علم أصول الفقه مضطلاً بها الدور العظيم في التوجيه والتسلية، أو الهدم والتبييد، ولا أدل على هذا من استحقاق الإمام الشافعي لقب المجدد على رأس المائة الثانية بسبب تصنيفه كتاب الرسالة، وهو أول كتاب دون في علم أصول الفقه؛ وهو ما حصّنَ العلم الشرعي من الدخاء.

لكن هذا العلم الذي نضج وما احترق خبته جذوته في القرون المتأخرة؛ فولّد انحرافاً بشعاً في الأحكام الشرعية؛ ظهرت أماراته من خلال سلوكات شائنة، وانحرافات مقيتة، ولدت ويلات لا أول لها ولا آخر، والواقع أكبر شاهد على ما نقول.

فمن تفسخ متن إلى إفراط جامح دار واقع الأمة بعيداً عن الفهم السديد للدين، والعلاج كامن في إصلاح هذا الداء بالرجوع الواعي إلى دراسة العلوم الإسلامية، وللعلماء المعاصرين جهود معتبرة في هذا الباب، وفي شتى العلوم الشرعية، ومن خلال مزاولتي لتدريس علم أصول الفقه سنين عدداً؛ وقفت على بعض المعوقات التي تحول دون الاستيعاب الأمثل لعلم أصول الفقه، وهو ما هدفت إلى بيانه من

خلال هذه المقالة الموسومة بـ: تدريس علم أصول الفقه "معوقات وحلول".

### 1/ بيان أهمية موضوع البحث:

- ✓ أهمية علم الأصول بالنسبة إلى سائر العلوم؛ فهو رئيس العلوم على حد قول الإمام ابن عاشور.<sup>1</sup>
- ✓ أنه يمثل الجهاز المناعي لسائر العلوم الشرعية.
- ✓ الحاجة الملحة إلى تقرير هذا العلم إلى الناشئة؛ وخاصة مع الحملات الشعواء التي يشنها الحداثيون على هذا العلم.
- ✓ مراجعات داخلية ونقدات علمية لترقية منهج التدريس.

### 2/ إشكالية البحث وأسئلته:

إذا كان هذا العلم بهذه الأهمية؛ ومع اهتمام الجامعات الإسلامية بتدرسيه نلحظ تذبذباً في تحصيل هذا العلم وضعفاً في تملك ناصيته، وهو ما يتولد عنه جرأة على الاجتهاد والفتوى من غير تأهل أو جمود فيها.

وهو ما يستدعي منا هذا التساؤل: ما هي معوقات فهم دروس علم أصول الفقه، وما هي الحلول الناجعة لتجاوز هذه العقبات من أجل الرقي بالدرس الأصولي.

### 3/ أهداف البحث:

- ✓ محاولة استبطان الأسباب التي تعيق الطلبة عن تحصيل هذا العلم والتمكن من فهمه.
- ✓ بيان العلاجات النافعة لهذه الأسباب.
- ✓ الوقوف على بعض الأخطاء المنهجية في تدريس مادة أصول الفقه.

<sup>1</sup>. انظر: حاشية التوضيح لابن عاشور (1/5).

✓ استشارة الموضوع لدى أساتذة الجامعات بغية استمداد خلاصة تجربتهم وعصارة فكرهم.

#### 4/ منهج المعالجة:

المنهج المعتمد هو المنهج الوصفي، حيث سأعتمد إلى تبع الأسباب التي تفضي إلى ضعف تحصيل الطلبة كما سأفيد من المنهج التحليلي حيث سأحاول البحث عن العلل وبيان العلاج.

#### 5/ الدراسات السابقة:

ما سأذكره هو خواطر استشارتي، وأنا أزأول تدريس هذه المادة في الجامعة أو المعاهد أو المساجد، ولا يعني هذا خلو الموضوع من دراسة سابقة، ويمكن الإشادة بدراستين؛ هما:

أ/ مقدمات منهجية في طرق تعليم العلوم الشرعية علم أصول الفقه نموذجاً: وهي مداخلة من إعداد الأستاذ الدكتور: يوسي الهواري، حيث ضمنها سبع مقدمات منهجية في طريقة تدريس علم أصول الفقه؛ وهي دراسة قيمة في باهها؛ لكنه يؤخذ عليها أمران:

الأول: أنه دعا إلى دراسة تاريخ علم الأصول، إضافة إلى بعض العلوم الرديفة كعلم المنطق وبعض المسائل الكلامية؛ وهذا من شأنه أن يشوش على المبتدئين، وكلامه متوجه في حق الطبقة المتوسطة.

الثانية: أنه ركَّز على المادة العلمية؛ وأغفل دور الأستاذ والطالب.

ومن هنا جاءت دراستي لسد هذه الثلمة، بمحاولة استيعاب النظر في الموضوع من جميع زواياه، مع الحرص على الحلول العملية.

تدرس أصول الفقه "معوقات وحلول" ..... د. ربيع لعور

ب/ نحو منهج جديد لتدريس علم أصول الفقه : وهي دراسة للأستاذ الدكتور محمد الدسوقي ؛ حيث طمح صاحبها إلى التجديد في علم الأصول، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- ✓ إلغاء ما ليس من علم الأصول.
- ✓ تدريس المقاصد بصورة وافية.
- ✓ تطوير مفاهيم بعض الأدلة.
- ✓ ربط القواعد بالفروع الفقهية ما أمكن.

ومع جودة ما سطره؛ فإنني أخالفه في الآتي:

- ✓ توسيعه في البحث التاريخي لعلم الأصول حيث استغرق نصف البحث تقريباً.
- ✓ دعوته إلى التجديد على سنن ما قرره الدكتور حسن الترابي، دون بيان الآليات في ذلك.

✓ اتكاؤه على الظنية في تجديد الأدلة الأصولية، مع أن الظنية لا يلزم منها حرية الانعتاق عن الدليل إلا بدليل أقوى.

✓ يوافق على تعرية علم الأصول من المسائل الداخلية؛ لكن ذلك ليس على إطلاقه؛ فمن أراد حذف الأصول فلا بد له من فهم كتب الأقدمين ونخلها.

✓ الاهتمام بالجزئيات دون إعمال للكليات في بعض ما ذكره.

✓ منهجه متعلق بموضوع الأصول أساساً كما تبيّنه وجهة نظره في التجديد وليس هذا هدفي، بل المراد بيان الطريقة الناجعة في تدريس هذا العلم.

هذا، ولست أدّعي في بحثي جدّة من الناحية الموضوعية، وإنما تكمن الإضافة العلمية فيه من خلال الصراحة في الطرح، والواقعية في الحل، ويفقى سؤال النجاعة رهين حكم الناظرين في هذه الورقة من هم أقعد مني تجربة، وأرحب مني علماً، ولو لم

يكن في هذا المقال إلا استشارة كوامن أساتذتنا لكتفي.

بيد أنه يحسن التنبه إلى أمر مهم، وهي أن العلوم الشرعية متصلة ببعضها، مشتبكة في بعض مباحثها، فلا غرابة بعدئذ أن يلحظ الناظر أن كثيراً من مفردات المقالة غير مختصة بالدرس الأصولي، وهذا معقول عند المدرسين لعلوم الشرعية الإسلامية.

#### 6/ خطة البحث: قد انتهى البحث - بحمد الله تعالى - إلى مبحثين وخاتمة.

أما المبحث الأول فهو مخصص للمعوقات، وقد عالجتها من خلال ثلاث زوايا: دور الطالب، ثم ثنيت بدور الأستاذ، وختمت بدور المقررات الدراسية. وأما المبحث الثاني؛ فأخلصته لبيان الحلول المقترحة لتجاوز هذه المعوقات. وفي الخاتمة لخصت أهم نتائج هذه المقالة، وفيما يأتي تفصيل ما أجملته، مستعيناً بالله تبارك اسمه.

### المبحث الأول: مهارات تدريس أصول الفقه

من الملاحظ في الساحة العلمية تذبذب مستوى الطلبة؛ في حين قلائل يشار إليهم بالبنان، هم ملء السمع والبصر، جداً واجتها وفهمها وتميزاً؛ إلى أكثرية لا تعرف من علم الأصول إلا اسمه ومن بعض مباحثه إلا رسمه، وهذا ما يستعثثنا إلى بيان مكمن الخلل، ومن خلال التتبع والمحارسة ألفيت أن المعوقات ترجع إلى ثلاثة أسباب رئيسة، سأقف عليها من خلال الآتي:

#### السبب الأول: دور الطالب:

لطالب العلم دور كبير في إنجاح العملية التربوية؛ ذلك أن افتقاره لأستاذ، وذله بين يديه، واصطباره في تحصيل العلم؛ من أهم عوامل نجاح الدرس العلمي عموماً، والدرس الأصولي خصوصاً، وهذا شرف طالب العلم في الإسلام؛ ففي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: «مَرْحَبًا بِوَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ»، كان رسول الله

وَسَيِّدُنَا يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ<sup>1</sup>.

وإنما شرف طالب العلم؛ لأنَّه يعني تحصيل ما فيه كلفة مع توافر دواعي الدنيا للزهد فيه، يقول الإمام الألوسي: «لَيَتَقَعَّدُوا فِي الدِّينِ»: أي ليتكلفوا الفقاہة فيه؛ فصيغة التفعل للتکلف، وليس المراد به معناه المتباذر، بل مقاساة الشدة في طلب ذلك لصعبيته فهو لا يحصل بدون جد وجهد.<sup>2</sup>

فإذا أتينا إلى دور الطالب في تقهقر الدرس الأصولي؛ نجد أنه متسبب في ذلك من عدة نواحٍ، منها ما هو من كسبه الذي يؤخذ عليه، ومنها ما هو بريء منه، ويمكن تعديدها في النقاط الآتية:

#### 1. غياب النية:

لا نقصد بالنية هنا ما هو متعارف عليه من وجوب الإخلاص لله تبارك وتعالى؛ فهذا أمر بديهي لا ينبغي أن يعزب عن قلب أي مكلف، بل نريد وجود القصد من دراسة علم الأصول، ولا يتحصل هذا إلا إذا عرف الطالب قيمة ما يطلب؛ فهو يطلب علم الأصول الذي هو معيار الفقه.

لذا لزم الطالب أن يحدد المدفوع من دراسة العلم؛ وهذا التحديد من شأنه أن يوجه بوصلة الطالب في تحصيله لأي علم، وأن تزيد همة علوها وسموها.

ويمكن رد المدفوع إلى عدة محددات؛ من أهمها مطمح الطالب في الوظيفة التي ي يريد سلوكها في مستقبله المهني مثلاً، كما يرجع إلى رغبة الطالب في هذا العلم من عدمها؛ فرب طالب ميله إلى علم دون آخر، وإن كنت أميل إلى أن هذا مقبول في التخصص لا في باب المشاركة في أسس العلوم.

<sup>1</sup>. رواه الحاكم: 298، وصححه ووافقه الذهبي.

<sup>2</sup>. تفسير الألوسي 45/6.

والمشكلة أن بعض الطلبة لا يدرى ما هو هدفه من التحصيل، مما جعل بعضاً منهم ينحيط في العلم خبط عشواء لا يخرج منه بطائل؛ فقد يستنزف قدراته العقلية في مسألة أصولية لا طائل من ورائها غير إكلال العقل، وإتاع الجسم، وإهدار الوقت.

### 2. تأثير الرفقه:

الصاحب ساحب، وفي الحديث أن النبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلَيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ». <sup>١</sup>

وهو في هذا الزمان على دين حزبه أو جماعته أو عشيرته؛ فكثير من الطلبة يتوجه إلى دراسة العلم مسترشداً بتجيئات جماعته أو أوامر أبناء قريته أو عشيرته وهذا في كثير من الأحيان إجهاز على المواهب وإقبال للقدرات وشل للطاقات، والأصل في الطالب أن يجتهد في الانعتاق من هذه القيود التي تجعله كالميت بين يدي غسالة، وقد لحظنا في الآونة الأخيرة انصراف ثلاثة من الطلبة عن تخصص الفقه والأصول بدعوى مخالفته للسنة وعمل سلف الأمة !، أو بدعوى التجديد والتنوير، والتحرر العقلي من التراث والقيود التقليدية، والقراءات القديمة والاقتنيات على فكر الموتى !.

وطريق الشفاء من هذا الداء أن يخلو الطالب بنفسه ويبحث عن مهاراته ورغباته، وألا يمكن أحداً من الحجر على عقله؛ فإنه لا حجر إلا على عديم الأهلية أو ناقصها.

### 3. افتقار الطالب إلى الأهلية:

افتقار الطالب إلى الأهلية أو انعدام الخلفية الفقهية الشرعية؛ يعد أحد أخطر الأسباب التي أفضت إلى تقهر الدرس الأصولي؛ ذلك أن موارد علم الأصول ترجع إلى ثلاثة: النصوص الشرعية، القواعد اللغوية، القواعد العقلية المنطقية.

<sup>١</sup> رواه أبو داود: 4833، والترمذى: 2378، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وقال الترمذى: حديث حسن غريب.

بعض الطلبة وقع ضحية لمنظومة تربوية حصادها في العلوم الإسلامية نزراً يسير؛ فإذا تولج أبواب الجامعة وأراد طرق هذا العلم ولو برغبة شديدة وجد نفسه فقيراً من وسائل الفهم؛ فحظه من الفقه قليل، وحظه من اللغة أقل من القليل، وهنا النقطة الفارقة؛ فبعض الطلبة النابهين يستدرك نقصه، ويبحرك سره، وينبذل وسعه لتحصيل ما فاته، وأما آخرون فيعادون هذا العلم ويلبسون لأصحابه جلد النمر، والأدهى منه أحياناً أن يُلْسِسُ لبوس الدين!؛ فيخرج جهله من دائرة الجهل البسيط إلى دائرة الجهل المركب.

#### 4. طلب النجومية في الأستاذ:

بعض الطلبة يزهو بنفسه، فيعقد قلبه على عقيدة مفادها أنه لا يتأتى له تحصيل العلم إلا ببني الركب أمام فحل من فحول هذا العلم، وهو ما يفضي إلى زهده في شهود المحاضرات إلا ما ألزم به قانوناً؛ فإن حضر ألفيته منقبض القلب ضيق الصدر متبرماً من كلام الأستاذ؛ كأنها سيق إلى الموت وهو ينظر، وهو في هذا المستوى لا يحتاج إلا إلى مفاتيح العلم، وبالإمكان نواها على يد أستاذ مقتدر.

#### السبب الثاني : دور الأستاذ:

دور الأستاذ في إنجاح الدرس الأصولي هو أهم دور على الإطلاق؛ ذلك أنه حلقة الوصل بين الطالب والمقرر الدراسي؛ يقول الإمام الشاطبي: "وقد قالوا: إن العلم كان في صدور الرجال، ثم انتقل إلى الكتب، وصارت مفاتحةه بأيدي الرجال".<sup>1</sup>

فالأستاذ الحصيف في مكتبه أن يُنْجِحَ الدرس الأصولي أو أن يقلل مفاسده، كما أنه قادر على هدمه على بكرة أبيه، ويمكن تعداد أسباب تقهقر الدرس الأصولي من جهة

<sup>1</sup>. المواقف للشاطبي 1/140.

## الأستاذ في الأسباب الآتية:

### 1. غياب الأبوة العلمية:

بعض الأساتذة عديم الهمة، يرى نفسه موظفاً يتغاضى مرتبًا على عمله، ومن ثمة تراه غليظ الكبد مع الطلاب؛<sup>1</sup> فتحصل جفوة بينه وبين طلبه وهو ما يجعل بينه وبينهم حجاباً كثيفاً، فينقطع حبل الوصل بين الأستاذ وتلميذه، وإن حصل فكراً على العملية التربوية أربعاً.

وأنا لا أقصد هنا الدعوة إلى استرسال الأستاذ في التلطيف بالطلبة، بل أدعوا إلى توازنه توازن الأب السوي، الذي يحنو أحياناً ويشتد أحياناً، وهو بين الحنون والشدة يظهر للطالب حرصه عليه واهتمامه به.

إن الأستاذ الرسالي هو الذي يبحث عن الوسائل بينه وبين الطالب حتى يحمله على الاستفادة منه، ودونك مثلاً لما فعله الفقيه والأصولي الشافعي أبو إسحاق الشيرازي مع بعض طلبه؛ قال الإمام الذهبي: "قال خطيب الموصل أبو الفضل: حدثني والدي قال: توجّهت من الموصل سنة تسع وخمسين وأربعين إلى بغداد، قاصداً للشيخ أبي إسحاق، فلما حضرت عنده بباب المراتب، بالمسجد الذي يدرس فيه رحب بي، وقال: من أين أنت؟ قلت: من الموصل. قال: مرحباً، أنت بلدبي. فقلت: يا سيدنا، أنت من فیروزآباد، وأنا من الموصل! فقال: أما جمعتنا سفيننة نوح؟ وشاهدت من حسن أخلاقه ولطفه وزهده ما حبب إلى لزومه، فصحتبه إلى أن توفي".<sup>2</sup>

### 2. سوء التوجيه: الأصل في الأستاذ الحصيف أن يكون كالصائع الحاذق الذي يميز

<sup>1</sup>. انظر مقدمة ابن خلدون، ص 540 فله كلام ماتع في الشدة على المتعلمين وأنها مورثة لكل خلق رذيل.

<sup>2</sup>. انظر: تاريخ الإسلام 383/10.

بين الذهب والنحاس، يكتشف المواهب، ويستخرج النفائس، فقد يبدو على الطالب نوع تبرم من العلم؛ فيحرص الأستاذ على الرفق بالطالب والأخذ بيده حتى يأخذ بناصية علم الأصول، فإن تعذر ذلك وجهه إلى العلم الذي يناسبه ويوافق مزاجه، وقد روي عن الأصممي أنه شرع بأخذ العروض عن الخليل بن أحمد؛ فتعذر ذلك عليه، فيئس الخليل منه، فسأله عن معصوب الوافر، فقال له: يا أبا سعيد، كيف تقطع قول الشاعر:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه ... وجوازه إلى ما تستطيع

تعلم الأصممي أن الخليل قد تأذى بعده عن علم العروض، فلم يعاوده فيه.<sup>1</sup>

وببناء عليه؛ فدور الأساتذة المدرسين في الجذع المشترك كبير وخطير في توجيه بعض الطلبة إلى التخصصات التي تناسبهم؛ فمن وجدوا فيه ميلاً إلى الأصول شجعواه على التخصص فيه، ومن وجدوا منه خلاف ذلك حُضِّ على التخصص الذي يوافق مزاجه ويلائم قدرته، فإن أساؤوا في ذلك حصل خلل كبير في قابل الأيام.

### 3. الخلفية مع الطالب:

بعض الأساتذة يتعامل مع الطالب من خلال خلفية مذهبية أو حزبية أو جهوية وهلم جرا؛ فيتصور الطالب نَدًا له يحاوره محاورة العلماء، وينظره مناظرة الأكفاء، وهذا ما يستثير الطالب، ويحول دون الأخذ عن أستاذه، وحقيقة بالأستاذ أن يتعامل بحكمة مع الطالب، وأن يعالج أدواته من طرف خفي، وأن يتسلل إلى عقله بحكمة، وإن وجد في الطالب صَلْقاً قوماً برقق، وإن وجده مستمسكاً برأي، وفيه سعة؛ فعليه أن يتسع صدره للخلاف، والله درُ الإمام الأصولي الشافعي الذي حكى عنه تلميذه

<sup>1</sup>. انظر: نزهة الأنبياء للأنباري، ص 92.

يونس بن عبد الأعلى هذا الموقف؛ فقال: " ناظرت الشافعي يوماً في مسألة ثم افترقنا، ولقيني فأخذ بيدي؛ ثم قال لي: يا أبا موسى، ألا يستقيم أن تكون إخواناً وإن لم تتفق في مسألة ! ".<sup>1</sup>

والذي يعين الأستاذ على هذا الخلق الرفيع، أن يعتبر بحاله في بدايات الطلب؛ فلا جرم أنه ابلي بأنواع من أدوات ز منه؛ فلما اشتدى ساعده في العلم تعاف من مرضه.

ويعجبني كثيراً هذا الموقف للفقيه المحدث سفيان بن عيينة قرين الإمام مالك في الحجاز، يقول **أَحْمَدُ بْنُ النَّضْرِ الْحَلَائِيِّ**: "سمعت أبي يقول: كنت في مجلس سفيان بن عيينة فدخل صبي؛ فكان أهل المجلس تهاونوا به لصغر سنّه؛ فقال سفيان: ﴿كَذَلِكَ كُتُّمْ مِنْ قَبْلٍ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: 94]، ثم قال: يا أبا نصر؛ لو رأيتني ولّ عشر سنين، طولي خمسة أشبار، ووجهي كالدينار، وأنا كشعّلة نار، ثيابي قصار، وأكمامي صغّار، وذيلي بمقدار، ونعلي كآذان الفار، كنت أختلف إلى علماء الأمصار، مثل الزهرى وعمرو بن دينار، أجلس بينهم كالمسمار؛ محبرتى كالجوزة، وقلمي كاللوّزة؛ فإذا دخلت المجلس، قالوا: وسعوا للشيخ الصغير، قال: وتبسم سفيان بن عيينة، وضحك".<sup>2</sup>

هذا، وقد ييدو بعد هذا السبب عن موضوعنا، ولكنه من خلال واقع الحال وجيه؛ لأنّ أنس التعلم هو الحب؛ فإذا أبغض الطالب أستاذه كره كلامه، وضاع معه علم الأصول الذي نروم النهوّض به.

#### 4. القنوط من الطالب:

قد يحرّص الأستاذ على درسه، ويجهّد في تبليغه وإفهامه، ولكن تعرّضه بلا دة في

<sup>1</sup>. انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر 302/51.

<sup>2</sup>. انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر 72/20.

بعض الطلبة التي لها أسبابها المعقولة كما ألمعنا إلى جانب منها؛ فيفضي به هذا إلى الأيس من الطالب، والقنوط من نجاحه في فهم ما يلقى، وقد يتفوه الأستاذ بنوع من الل Miz الذي يمزق قلب الطالب، وربما يجهز على مستقبله العلمي.

والحقيقة أن من الطلبة الأكياس من يظهر في بادئ الأمر على خلاف نعت أهل النجابة، فيحتاج إلى ردع من الزمن، لتصقل مواهبه، وتتفتق كواهنه.

ومن الطريق أن نجد شاهداً لهذا في سير كبار الأصوليين والفقهاء والمحدثين، ونقصد به ما حصل للإمام الطحاوي مع حاله الإمام المزني.

يقول الحافظ ابن حجر عنه: "كان أولاً على مذهب الشافعي؛ ثم تحول إلى مذهب الحنفية لكتائنة جرت له مع حاله المزني، وذلك أنه كان يقرأ عليه؛ فمررت مسألة دقيقة، فلم يفهمها أبو جعفر؛ فبالغ المزني في تقريبها له؛ فلم يتفق ذلك فغضب المزني متضجراً فقال: والله لا جاء منك شيء!؛ فقام أبو جعفر من عنده، وتحول إلى أبي جعفر بن أبي عمران، وكان قاضي الديار المصرية بعد القاضي بكار؛ فتفقه عنده ولازمه إلى أن صار منه ما صار.

قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي: بلغنا أن أبي جعفر لما صنف مختصره في الفقه قال: رحم الله أبو إبراهيم - يعني المزني - لو كان حياً لكفر عن يمينه، يعني: الذي حلفه أنه لا يحيي منه شيء".<sup>1</sup>

وعلم الأصول علم عقلي جديد على الطالب؛ فلا يحسن أن نجني عليه بأحكام مسبقة.

<sup>1</sup>. انظر: لسان الميزان لابن حجر 1/620.

## 5. توعير العلم على الطالب:

بعض الأساتذة يظن أن أمارة العلم مخاطبة الطلبة بمقولات العلم، وبلغة رصينة يخاطب بها أمثال الجويني والغزالى وأضراها من أساطين علم الأصول؛ فيخرج الطالب منبهراً بوعورة الدرس، مستعظماً لكلام المدرس، ولكنه وقتئذ خرج آيساً من تعقل مبادئ الأصول، ناهيك عن لملمة أطراف هذا العلم.

وهذا المسلك لا شك في فساده من جهتين:

**الأولى:** أنه لا يدل على تمكّن الأستاذ بل يدل على عكسه؛ لأن المتمكن حقاً، هو الذي يملك القدرة على صياغة الدرس بلغة يفهمها المخاطب، يقول الإمام الشاطبي: "... إذ من شروطهم في العالم بأي علم اتفق؛ أن يكون عارفاً بأصوله وما يبني عليه ذلك العلم، قادرًا على التعبير عن مقصوده فيه، عارفاً بما يلزم عنه، قائماً على دفع الشبه الواردة عليه فيه".<sup>1</sup>

فتتأمل إشارتهم إلى قدرة العالم على التعبير عن مقصوده فيه، ولا جرم أن ذلك كائن بلغة يفهمها المخاطب؛ وعلامة ذلك في تراثنا كتابة العلم نظماً شعرياً، بل أحياناً شعراً غزلياً كما في قصيدة غرامي صحيح في علم مصطلح الحديث لابن فرج الأندلسي مثلاً.

ومن هنا توجب على الأستاذ أن يتقيى الألفاظ المناسبة، والتركيب المفيدة لإفهام الطالب، ولست أقصد بالإفهام أن يتذلل الأستاذ علمه؛ فيخرج عن قانون العلم إلى الكلام الركيك، والتركيب السخيف؛ فهذا على نقىض الأول؛ حيث يجرئ الطالب على الأستاذ، ويحمله على الاستهانة بالعلم جملة.

<sup>1</sup>. الموافقات للشاطبي 140/1.

الثانية: أنه يقطع الطريق على طالب علم الأصول؛ فيكون فتنة له، وقطع سبيل العلم أقبح من قطع الطريق لأنذ المال؛ لتفاوت بين شرف العلم وشرف المال.

والسبب هو مخاطبة الأستاذ الطالب بها لا يعقل، وقد قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «ما أنت بمحديٍّ قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم، إلا كان ليغضفهم فتنة».<sup>1</sup>

ولو أنا عرضنا جرائم الأستاذ في حق الطالب على فقيه؛ فلربما قال: المباشر ضامن وإن لم يتعمد؛ ولكن أين مثل هذا الطالب وأين قيمته إن وجدنا من يقوّمه؟!، ودون ذلك خرط القناد.

إنَّ أسلم طريق في تقديرني هو مخاطبة الطالب بالبداهي، ثم الأسهل فالسهل؛ ثم الصعب فالصعب، وهذا منهج الربانيين، وقد قيل: "الرَّبَّانِيُّ الَّذِي يُرْبِّي النَّاسَ بِصِغَارِ الْعِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ".<sup>2</sup>

وقد يرى بعض الأساتذة أن في هذا المسلك استرواحاً لوضع طيبة العلم المتهالك وأن فيه إكلالاً للعقول؛ لأن في مباشرة العقل بصعاب المسائل ترويضاً له وتنمية لملكته، ويجيب عن هذا التساؤل الإمام ابن خلدون قائلاً: "وقد شاهدنا كثيراً من المعلمين لهذا العهد الذي أدركنا يجهلون طرق التعليم وإفاداته، ويحضرون للمتعلم في أول تعليمه المسائل المقفلة من العلم، ويطالبونه بإحضار ذهنه في حلها، ويسبون ذلك مراضاً على التعليم وصواباً فيه، .... وإذا أقيمت عليه الغaiات في البدایات وهو حيثئذ عاجز عن الفهم والوعي وبعيد عن الاستعداد له كله ذهنه عنها، وحسب ذلك من صعوبة العلم في نفسه، فتكاسل عنه وانحرف عن قبوله وتمادي في هجرانه، وإنما

<sup>1</sup>. رواه مسلم في مقدمة صحيحه .11/1

<sup>2</sup>. رواه البخاري معلقاً في كتاب العلم .24/1

أُتى ذلك من سوء التعليم".<sup>1</sup>

#### 6. انحرام التخصص الدقيق:

في بعض الجامعات قد يتتصدر لتدريس علم الأصول غير المتخصصين فيه، ولست أقصد أن من لم يتخصص أكاديمياً في علم أنه عريٌّ منه؛ فلا علاقة للعلم بالشهادة؛ فلربما وجدنا طبيباً حاذقاً بعلم الأصول؛ ولكن هذا على سبيل الندرة، والنادر لا حكم له، وعلى وزانه نقول: إنه لا ينبغي لمشغل بالحديث أن يدرس الأصول ولا العكس، لا تنقصاً لهذا أو ذاك، وإنما حرضاً على أرجح المصالح في العملية التربوية، والله در الإمام السخاوي حين قال: "كما اتفقوا على الرجوع في كل فن إلى أهله، ومن تعاطى تحرير فن غير فنه فهو مُتعَنٌ".<sup>2</sup>

وإذا كان هذا في شأن العلوم المختلفة؛ فمباحث الأصول على شاكلتها حذو القدة بالقدة؛ فقد نجد من الأساتذة من ينشط إلى تدريس مبحث، وقد يكون من هو أضعف منه فيه؛ فشتان بين من بحث موضوعاً لسنوات ومن طالعه في ساعات!، وهنا يبرز عمل الإدارة في التقسيم العادل، والنظر السديد فيما يرجع على الطالب بأعظم النفع. على أنه لا بد من تقييد مهم لمفهوم التخصص؛ فلا يجوز أن نقصد بالتخصص خلو الأستاذ من المشاركة في بعض العلوم الشرعية، صحيح أننا قررنا مطلوبية التخصص في العلم، وأن المتخصص أقدر من غيره، لكن لا يسوغ أن يتجرد الأستاذ من أسس العلوم الشرعية؛ لأن العلوم رحم تصل بين أصحابها، وعلوم الشرعية تتشارب فيما بينها، وتتعانق في بعض مفاصلها، وانحرام المشاركة من شأنه أن يقلل من نفع المادة التي يُدعى التخصص فيها، وهذا قالوا: "من لم يشارك فيها لم يكمل في واحد منها".<sup>3</sup>

<sup>1</sup>. مقدمة ابن خلدون، 533.

<sup>2</sup>. فتح المغيث للسخاوي 1/289.

<sup>3</sup>. انظر: القانون في أحكام العلم والعالم والمتعلم لليوسفي، 428.

بل إن الأصوليين - مثلاً - خدموا بعض المباحث اللغوية بما صار فيه اللغويون عالة عليهم كمباحث الدلالات ومعاني الحروف مثلاً، ومن ثمة لزم الأستاذ التسلح بهذه الأدوات حتى تؤتي العملية التعليمية أكلها.

### السبب الثالث: المقررات الدراسية:

تمثل المقررات الدراسية الحلقة الثالثة في العملية التربوية، وحقيقة بنا أن نُقرّ بوفرة المقررات التي جادت بها قرائح الأساتذة الأفضل في مضمار التصنيف العلمي الهدف، بيد أن هذه المصنفات لم تخرج في جملتها عن النسق الأصولي القديم؛ غاية ما في الأمر، هو أن أكثرها هذبٌ فيها العبارات ليقرب على الطالب فهمها، وفيما يلي بيان بعض مأخذها التي قوَّضت الدرس الأصولي:

#### 1. جفاف المادة:

علم أصول الفقه علم يعتمد العقل في فهمه وتوظيفه؛ فلا يأخذ بناصيته إلا من أدمَنَ الطرق وكابد تحصيله على مر السنوات، وهو علم فيه شيءٌ من الجفاف لعدة أسباب؛ منها: كثرة مصطلحاته العلمية وتنوعها والاختلاف في استعمالها؛ حيث نجد للمصطلح الواحد عدة إطلاقات، ومنها سعة مادته العلمية وتشعب الخلاف فيها؛ مما من مسألة أصولية إلا ولها ذيول تتعلق بها، وخلاف في فهمها.

كذلك بُعدها في الجملة عن واقع الأمة العيش؛ فقليل من يفهمها حتى تناطبه بها، ولا يخفى أن العلم كاللغة حياته بممارسته، وموته بتنکب استعماله.

والذي ثبَّت هذا الجفاف هو قلة النصوص الشرعية في بعض مباحثها لغلبة العقل في درسها، وهذا لا بد من بعث الحيوية في هذا العلم، وهو ما سنبيئه إن شاء الله تعالى في مبحث الحلول.

## 2. القفز على المراحل:

كان منهج تدريس المصنفات قد يبدأ على مراحل؛ فتدرس المختصرات ثم المتوسطات ثم المطولات؛ فتجد أنَّ الطالب يرتفع من مرحلة إلى أخرى، وفي كل مرحلة يكتشف أصول هذا العلم مع مزيد من التفصيل الذي يتاسب مع مستواه.

فإذا لوينا العنوان إلى المقررات الدراسية؛ ألفينا أنها تعامل مع الطالب بصفته طالباً قد جاوز المرحلة الأولى في التحصيل، والواقع خلاف ذلك؛ فقد يكون تخصصه في الثانوية علمياً أو تقنياً، وما له حظ من مبادئ الأصول إلا لغاية لا تسمن ولا تغنى من جوع.

وإذ به يفاجأ بمقررات هي بالنسبة إليه - وحقًّ له ذلك - أكبر من مستواه؛ ففيها التفريع قبل التأصيل، والتبيين قبل الإجمال، وذكر الخلاف قبل بيان الوفاق؛ وهو ما يفضي إلى تشتت الذهن وببلة العقل.

## 3. فصل الأصول عن الفقه:

لب الأصول هو الفقه؛ لأنَّ عمل الأصولي يرتكز على رد المسائل الفقهية إلى أصول الاستنباط المعتبرة، وعليه؛ فيفترض في المقررات الدراسية أن تكون غزيرة في الأمثلة الفقهية، بيد أننا نلحظ فيها العكس، وهو هو شح الأمثلة، وهذا ما يظهر من عدة نواحٍ:

أ. قلة الأمثلة من القرآن والسنة: وقد يعرض على هذا بوفور الأمثلة في مباحث الأصوليين الكتاب والسنة، ولكن علم الأصول كما لا يخفى؛ علم مركب من أدلة نقلية وأدلة عقلية، وبينهما خط رقيق هو أدق من سمك الورقة؛ فيحتاج إلى أصولي نحرير ليجليه ويزره؛ ومن أجل هذا انقسم الفقهاء إلى أهل الحديث وأهل الرأي، وما ذلك إلا لخفاء وجه الاستدلال عند أهل الرأي، وبعده عن النص فيما يظهر لمدرسة أهل

الحدث.

وهو نفس الخطأ الذي يتكرر في مقرراتنا حيث نسهم من حيث ندرى أو لا ندرى في ثبيت هذه القطيعة القديمة التي تجدت في صورٍ أُخْرَى في عصرنا الحاضر.

**ب . تكرر الأمثلة الفقهية:** مما يعتقد في مقرراتنا الأصولية تكرر الأمثلة الفقهية؛ فعل سعة المادة الفقهية إلا أن من الأصوليين من ضاق عطنه؛ فاتخذ جملة من المسائل الفقهية أمثلة للقاعدة الأصولية؛ ثم جاء من بعده فاتخذ تلك الأمثلة كعبة يطاف حولها؛ ففي باب دلالة الأمر نستحضر دائمًا مثال الصلاة، وفي بيان مفهوم الموافقة نستحضر مثل التأليف مع الوالدين، وفي التمثيل لمفهوم المخالفه لا يغيب مثل السائمة، وعند ذكر المصلحة المرسلة نستحضر جمع المصحف، وعند طرق الاستحسان نمثل بالجهالة عند دخول الحمام، وغيرها من الأمثلة التي لا تخفي على المشتغلين بعلم الأصول.

وهذا من شأنه أن يضيق على الطالب مساحة الفهم؛ في حين أن في ترااثنا الفقهي وكتب آيات وأحاديث الأحكام ثروة زاخرة من الأمثلة؛ لكن من ينشط إلى تفعيل النظر إليها؟!، مع العلم أن كثيراً من الدراسات المعاصرة اتجهت إلى هذا المنحى، وهو بيان القواعد الأصولية وما تفرع عنها من الأمثلة الفقهية، ولكن من يستفيد من هذه المادة ومن يفعّلها؟!

**ج . وعورة الأمثلة: الأصل في المثال أن يكون سهلاً للتعقل؛ فلا نكلف الطالب جهدين؛ أحدهما لفهم المثال، والثاني للتمثيل به على القاعدة الأصولية، وخاصة في بدايات الطلب، ومن ذلك التمثيل بمسائل العبيد والإماء التي لا يتصور الطالب معانيها، ومثله أنموذج قياس النبيذ على الخمر؛ فيحتاج الطالب إلى فهم معنى النبيذ وأنواعه، وتحقيق المناطق في النبيذ المحرم؛ ليتهيأ أخيراً إلى قياسه على المسكر، ولو أنا**

وجهناء مباشرة إلى قياس المخدرات على الخمر لكان أيسر وأنفع.

#### 4. العناية بالأصول التي لا يبني عليها عمل أو لا تثمر كبير عمل:

علم أصول الفقه مادته مسائل الفقه، وهي فروع عملية محل تكليفٍ من الشارع، فإقحام المسائل التي لا يبني عليها عمل في هذا العلم من أهم أسباب تقهقر الدرس الأصولي، وهو ما حدا بجمع من الأصوليين إلى ضرورة تعرية هذا العلم من هذه المسائل؛ ويأتي على رأسهم الإمام الشاطبي حيث يقول: "كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا يبني عليها فروع فقهية، أو آداب شرعية، أو لا تكون عوناً في ذلك؛ فوضعها في أصول الفقه عارية".<sup>1</sup>

ومن جنس هذا، إقحام مباحث لا صلة لها بأصول الفقه بل هي من صميم علم الكلام، كمسألة التحسين والتقييّح العقليين التي أخذت حيزاً مهماً من كتب الأصوليين، واستنفدت قواهم في الأخذ والرد، والاحتجاج والاعتراض، ومع هذا فلا كبير طائل من ورائها؛ لأن غاية ما تثمره بعض الفروع: كوجوب الشكر؛ واجب بالسمع أو العقل،<sup>2</sup> أو بعض الأصول: كالأحكام قبل ورود النص على الحظر أو الإباحة،<sup>3</sup> وعلى كل الأحوال؛ فإن ما يتفرع عنها مما يقضي فيها الله سبحانه وتعالى يوم يقوم الأشهاد !.

ومكمن الخلل في حشو أصول الفقه بهذه المباحث الكلامية أو غيرها هو أن الأصوليين في أطوار معينة من توسيع العلوم؛ شغفوا بعلم الكلام فمزجوه بعلم

<sup>1</sup>. المواقف للشاطبي 37/1.

<sup>2</sup>. انظر: الإحکام للأمدي 1/87، نفائس الأصول للقرافي 1/384، المسودة لآل تمیمة، 173، البحر المحيط للزرکشي

.428 / 8 / 210/1، جمیع الفتاوی لابن تمیمة

<sup>3</sup>. انظر: المسودة لآل تمیمة، ص 173.

الأصول، وفي هذا الصدد يقول الإمام الغزالي: " وإنما أكثر فيه المتكلمون من الأصوليين لغبنة الكلام على طبائعهم؛ فحملهم حب صناعتهم على خلطه بهذه الصنعة، كما حمل حب اللغة والنحو بعض الأصوليين على مزج جملة من النحو بالأصول؛ فذكروا فيه من معانٍ الحروف ومعانٍ الإعراب جملاً هي من علم النحو خاصة ".<sup>1</sup>

كما أن فريقاً من الأصوليين اهتموا بكل شيء أثمر فروعاً فقهية ولو من طرف خفي، وهذا محل نظر؛ لأنَّه يستلزم البحث في كل ما تولد عنه ما هو من جنس الفقه، وهو ما انتقده الشاطبي؛ فقال: "والذي يوضح ذلك أنَّ هذا العلم لم يختص بإضافته إلى الفقه إلا لكونه مفيدة له، ومحققاً للاجتهداد فيه، فإذا لم يفد ذلك؛ فليس بأصل له، ولا يلزم على هذا أن يكون كل ما انبني عليه فرع فقهي من جملة أصول الفقه، وإنَّا أدى ذلك إلى أن يكون سائر العلوم من أصول الفقه؛ كعلم النحو، واللغة، والاشتقاق، والتصريف، والمعاني، والبيان، والعدد، والمساحة، والحديث، وغير ذلك من العلوم التي يتوقف عليها تحقيق الفقه، وينبني عليها من مسائله، وليس كذلك؛ فليس كل ما يفتقر إليه الفقه يعد من أصوله، وإنما اللازم أن كل أصل يضاف إلى الفقه لا يبني عليه فقه؛ فليس بأصل له ".<sup>2</sup>

وجريدة على ما أصله الشاطبي يمكننا أن نقرر بأن دراسة المباحث المنطقية في المراحل الأولى من شأنه أن يسهم في تعويق تدريس أصول الفقه؛ لأنَّه بعيد الصلة عن هذا العلم ابتداءً، وقد اعترض الإمام الغزالي لنفسه عن إدراجها لهذه المباحث المنطقية في المستصفى بالآلف؛ فقال: "وبعد أن عرفناك إسرافهم في هذا الخلط ؛ فإننا لا نرى أن

<sup>1</sup>. المستصفى للغزالى، ص 9.

<sup>2</sup>. المواقف للشاطبي 37/1

نخلي هذا المجموع عن شيء منه؛ لأن الفطام عن المؤلف شديد، والنفس عن الغريب نافرة<sup>1</sup>.

أما بعد هذه المرحلة فلا بد لطالب علم الأصول من دراسته؛ لأن جل الأصوليين استعملوه وأودعوه في مصنفاتهم.<sup>2</sup>

#### 5. إقحام مباحث قليلة النفع:

علوم أن الأصوليين انقسموا إلى فريقين؛ وهم المتكلمون والفقهاء، ولكل فريق مزايا ونقائص؛ ونظراً لرغبة الكثيرين في المزاوجة بين المدرستين حصل لبس وتشوش في التصور على عقول الطلبة المبتدئين، فأحياناً نجد أنفسنا نحشو ذهن الطالب بما يُضُّن بنفع يسير، وسأضرب لهذا بمثال من مبحث الدلالات عند الحنفية؛ وهو تقسيمهم لواضح الدلالة وخفي الدلالة، ولو أنها انتجعنا مذهب الجمهور في تقسيمهم الثلاثي: النص، الظاهر، المجمل؛ لكن أمكن للفهم وأيسر للاستيعاب، وأحسن من جهة التطبيق.

#### 6. إقحام مباحث يعسر فهمها:

أصول الفقه علم عقلي؛ لا يقوى عليه إلا ذوو العقول الذكية، وفيه مباحث يعسر فهمها لإيغاثها في الدقة، ومن ذلك بعض مباحث العلة ومسالكها وقوادحها؛ فلا يتردد أستاذ زاول التعليم أن قدرة الطلبة في استيعاب بعض هذه الموضوعات متعدنة ولو أرادوا، بل إن بعض الأساتذ أنفسهم يستشعر ضيق المناورة في الدرس؛ لأنه لا يملك مثلاً غير ما هو مسطور في الكتب، ولو أراد غيره لكان مجازفاً، ولنعتبر في هذا بمسألة أنواع المناسب؛ فإن كثيرين يدنون حول نفس الأمثلة القديمة ولا يقوون

<sup>1</sup>. المستصفى للغزالى، ص 9.

<sup>2</sup>. انظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (1/4).

على غيرها، ولذا تعين إعادة النظر في تدريس بعض هذه المباحث، وضرورة إرجائها إلى مستويات أعلى.

### **المبحث الثاني: حلول مهوقات تدريس أصول الفقه**

من خلال ما أسلفته أمكننا حصر جملة من المعوقات التي أفضت إلى تقهقر الدرس الأصولي، وبتفحص هذه المعوقات يمكن تلمس حلول هذا الداء؛ لأن الدواء من جنس ضده، ولكنني سأحصر هذه الحلول في بعض النقاط، التي أراها أعمدة للنهوض بصرح الدرس الأصولي من كبوته.

#### **1. التعميم قبل التخصيص:**

علم الأصول واسع المباحث، والتدقيق في مسائله مع كثرتها من شأنه أن يعوق الطريق على طالب العلم، ناهيك عن قفره بالطالب إلى مرحلة هو دونها بمفاوز، مما يفضي إلى مظاهر أخلاقية سلبية كالتعالم والظاهرية الجامحة أو الجرأة على العلماء بدعوى التحقيق العلمي، أو على النقيض نجده يرتكس في باطنية طاغية تلغى من خلاها دلالة النصوص بدعوى مراعاة المصالح والمفاسد وإعمال المقاصد، وهلم جرا.

من أجل هذا ينبغي حصر الدراسة في أصول علم الأصول؛ ولا يتأنى لنا هذا الهدف إلا بدراسة مختصر لطيف في هذا العلم، كما هو منهج علمائنا الأقدمين، ولعل متن الورقات للإمام الجويني والأناظيم التي سبكته شعراً أحسن مادة في هذا الصدد، ولا بأس أن نستفيد من بعض المختصرات المعاصرة، لسهولة ألفاظها وحسن ترتيبها وجمال تبويبها، ولعل كتاب مبادئ الأصول للإمام الدعوة الإصلاحية عبد الحميد بن باديس من المختصرات المرشحة لأن تكون مادة تفعيدية لبناء أصوليٌّ الغد.

ووفقاً لهذا نؤكد على ضرورة إرجاء المباحث التخصصية إلى مرحلة ثانية، كالسنة

الثالثة ومرحلة الماستر، وأرى ضرورة التركيز على أصول المذهب المالكي؛ لأنَّه بمثابة رأس المال لجمهور الطلبة الجزائريين، وأنَّ يعني بمذهب الجمهور على سبيل التَّبع وبمذهب الحنفية على سبيل الإشارة.

إنَّ بعض الفضلاء قد يستهجن هذا الرأي؛ لكنني أراه الحل الأمثل لواقع التعليم في نظام الدراسة الحالي الذي قلصت فيه السنوات، فإنَّ نحن صدنا عن هذا الأسلوب؛ فسنحمل الطالب ما لا يقوى على استحضاره فضلاً عن تفهُّمه، وواقع كثير من الطلبة دليل على ما أقول.

## 2. التركيز على التَّمثيل:

كلما كثُرت شواهد القاعدة الأصولية ازدادت وضوحاً في ذهن الطالب، ولذا توجَّب علينا الاستفادة من الدراسات المعاصرة التي عنيت بالفروع الفقهية المخرجة على قواعدها الأصولية، وذلك بتخصيص ساعات التطبيق لدراستها وحسن النظر فيها، وهذا من شأنه إشعار الطالب بقيمة ما يدرس، كما أنه يكسبه الملكة الأصولية والفقهية، وينبغي أن نصِّدَّ عن الأمثلة النادرة والبعيدة عن الواقع، بل نحرص على أن تكون الأمثلة واقعية، لا سيما ما تعلق منها بالنوازل الفقهية والواقع العصرية، على أن تكون في المرتبة الثانية؛ لأنَّ التلقين الصحيح للعلوم يستلزم أن نمثل بالمثال البداهي ثمَّ الأسهَل فالسَّهَل ثمَّ الصعب فالصعب.

## 3. استخدام المشجرات:

يحسَّن استخدام وسائل أكثر فاعلية في التعليم، ومن هذا استخدام المشجرات ونحوها في بيان هيكل العلم وما تفرع عنه، وهذا أدعى إلى تصور أصول الفقه الذي هو البوابة للولوج إلى فهمه.

#### 4. تحرير المقررات من المباحث الداخلية:

تقدّم معنا أن الأصوليين تكفلوا إدخال مباحث إلى علم الأصول؛ وهذا السلوك لا مناص من التعامل معه لمن أراد حدق الأصول؛ على أن يكون هذا في مرحلة ثانية أو ثالثة، أما في المرحلة الأولى فمن شأنه أن يعرقل جهد الطالب في تصور المادة، وبهذا السلوك نتلافي معاطِب يقف عندها كثير من الطلبة الذين راحوا ضحية تقاعسنا عن هذا السلوك الجريء؛ الذي من شأنه إنقاذ الأنجباب من براثن أول السقوط الذي يبعث اليأس في قلوبهم من استيعاب المادة.

#### 5. المؤلفات المشتركة المتدرجة من مرحلة إلى أخرى:

لا نكون مغالين إذا ادعينا أن الجامعة الجزائرية تزخر ببنية متميزة سجلت حضورها الدولي في علم الأصول؛ ونحن في عصر المؤسسات والتكتلات، فلم لا نسعى إلى جمع جهود الأساتذة في مصنف مفرد يستوعب مقتضيات المرحلة، وهذا من شأنه أن يجنبنا كثيراً من المعاطِب التي تعرّض الدرس الأصولي، كما أنه سيسمّهم في توحيد الذوق العام للمهتمين بهذا العلم.

#### 6. تفعيل دور مسجد الجامعة:

لا تخلو الجامعات الجزائرية من مساجد ومصليات، فلو فعل دوره من خلال إقامة دروس علمية راتبة تعنى بتدريس العلوم الشرعية على اختلاف موادها، مع العناية بكتب المتقدمين وخاصة المختصرة منها لكان سنة حسنة ثمرتها طيبة.

ولن تكون جامعاتنا بداعاً في هذا العمل، بل هو صنيع كبرى الجامعات الشرعية في العالم الإسلامي، كما هو مشاهد في مضيفة الإمام العدوبي بجوار الأزهر الشريف أو التنسيق الحاصل بين الجامعة الإسلامية والمسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة.

وإنجاحاً للعملية لا بد من تسخير النقل الجامعي، على أن تكون هذه الدروس في غير أوقات دوام الجامعة حتى لا تكون الحلق العلمية ضرورة للتكوين الجامعي بل سندًا مكملاً لها؛ فنكون بذلك قد جمعنا بين الحستين، المعاصرة والأصلية، ولم لا بث هذه الدروس عبر صفحات التواصل الاجتماعي والواقع الرسمية للجامعات والكليات أو عبر قناة فضائية، وكل هذا يسّير بتسهيل الله تعالى ثم بهمة القائمين على الجامعات إداريين وأساتذة، ونكون بذلك قد أسلمنا إيجاباً في تحقيق مشروع المرجعية الدينية الذي ينادي به الأوفياء من أبناء هذا الوطن.

#### 7. الدورات العلمية القصيرة:

نحن في عصر السرعة، ومنهج الدورات العلمية القصيرة يتّناسب مع واقعنا المعاصر، ونستطيع تفعيل هذا الأسلوب في الإجازات الفصلية أو السنوية، والهدف منه هو تقريب علم الأصول من خلال دراسة مختصرات فيه، حيث تتناول أكثر من كتاب بأساليب متنوعة؛ فيحصل لنا ترسّيخ أصول علم الأصول في ذهن الطالب؛ وفقاً لقاعدة: ما تكرر تقرر، كما أنه أبعد للسامة من الطالب حيث إنه يجدد دماء العلم فيه بدراسة أكثر من مختصر.

وحتى نحمل الطلبة على شهود هذه الدورات يُحفَّزُ المجدون منهم بجوائز تشجيعية، كما يثاب المواظبون على حضورها بنقاط ضمن التقويم المستمر، ولا ينبغي أن نتنكب عن مثل هذه الأساليب بسبب عزوف فريق من الطلبة عنها؛ فأمثال هؤلاء لا يستهذفون بمثل ما ذكرنا، لأنّ الذي يحمل على ما يكره، سيكون ضرر وجوده أكثر من نفعه، بل نستهدف فئة الطلبة النابحين الذي لهم استعدادات فطرية، ومؤهلات عقلية؛ لتشكل منهم بإذن الله طليعة حملة عرش علم الأصول في الجزائر، ولم لا في العالم الإسلامي أجمع؟!.

**8. إسناد تدريس المباحث للمتخصصين فيها:**

لا ينبغي التعويل دائمًا على نجومية الأستاذ أو شمولية معرفته، بل ينبغي تصيد المواهب المتخصصة في المباحث التي يتم تدريسيها، وبخاصة في سنوات التخصص، حيث تحرص الإدارة على إسناد المواد المقررة إلى الأساتذة الذين لهم بحوث أكademie في الموضوعات التي يراد درسها، حتى يكون النفع أتم للطلبة، وقد تجد في النهر ما لا تجده في البحر، وقد يريا قال الإمام المتنبئ أبو عبيد القاسم بن سلام: "ما نظرت قط رجلاً متوفناً في العلوم إلا غلبه، ولا ناظرني رجل ذو فن واحد من العلم إلا غلبني فيه".<sup>1</sup>

ونكتته ما أشدنا به، وهو وجود التخصص الدقيق.

**9. انتقاء الطلبة:**

علينا أن ننتخب لكل علم طلبه؛ وألا يحملنا علو معدل الطالب على توجيهه إلى تخصص يضيق به ذرعاً، بل لا بد من مراعاة رغبة الطالب، وإذا ألفينا طلبة أنجاباً ينبغي اقتناص مواهبيهم وحسن توجيههم لحمل مشعل العلم.

**10. الجمع بين الامتحان الكتابي والشفهي:**

تعتمد بعض الجامعات هذا الأسلوب وعلى رأسهم جامعة الأزهر الشريف، حيث يتحقق من خلال هذا المسلك عدة مصالح علمية؛ أولها: غلق الطريق أمام الغشّة، الذين يصعدون على ظهور الأكياس من الطلبة، ولربما تقلد بعضهم وظيفة الأستاذية بعدها؛ فأتم جنائيه على أجيال قادمة.

والثاني: أنه مطية إلى تصيد المواهب التي يمكن العناية بها عنابة خاصة.

والثالث: تكوين معلم الغد؛ بأن ننمّي فيه الشجاعة الأدبية في تقرير الحقيقة العلمية.

وهذا، إن تعذر نوعاً ما في المحاضرات؛ فيمكن تفعيله في ساعات التطبيق.

<sup>1</sup>. انظر: جامع بيان العلم لابن عبد البر / 1/257.

## 11. إعطاء مبادئ العلم في مرحلة ما قبل الجامعة:

حتى تلافي مخاطر العلو المفاجئ بالطلبة في سماء العلم، والذي قد يترتب عليه سقوط قاتل؛ ينبغي تفعيل دور المؤسسات التربوية في هذا الصدد، وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية، وإبلاغها نوع المشاكل التي تكتنف العملية التربوية في الجامعة، ومن خلال هذا تتخذ التدابير اللازمة.

ومن ذلك تقرير بعض المبادئ في علم الأصول في الأطوار التعليمية لا سيما منها الطور الثانوي؛ فستدرُّ من هذا وجود لبنة علمية يمكن للأستاذ أن يبني عليها درسه الأصولي، أما فشو الأمية العلمية بهذا التخصص، فمن شأنه إفشال عمل الأستاذ وإحباط جهوده.

## 12. العناية بتراجم مختصرة لعلماء الأصول والفقه:

علم الأصول علمي عقلي بحث فيه نوع جفاف، ونحتاج إلى ترطيبه بمواد تجعل الطالب أكثر تهيئاً للتلقية، ومن هذا توظيف تراجم الأصوليين؛ فهي بحق من أنسج الأساليب؛ لأنها ربط للعلم بالعمل، وربط للدرس بالأخلاق والسلوك، كما أنها تشحن الطالب، وتعلي همه في الاصطبار على تحصيل العلم، وإليك شهادة الإمام ابن الجوزي حيث قال: "رأيت الاشتغال بالفقه وسماع الحديث لا يكاد يكفي في صلاح القلب؛ إلا أن يمزج بالرقائق، والنظر في سير السلف الصالحين".

فأما مجرد العلم بالحلال والحرام، فليس له كبير عمل في رقة القلب؛ وإنما ترق القلوب بذكر رقائق الأحاديث، وأخبار السلف الصالحين؛ لأنهم تناولوا مقصود النقل، وخرجوا عن صور الأفعال المأمور بها إلى ذوق معانيها والمراد بها.

وما أخبرتك بهذا إلا بعد معالجة وذوق؛ لأنني وجدت جمهور المحدثين وطلاب

الحديث همة أحدهم في الحديث العالي، وتکثير الأجزاء، وجمهور الفقهاء في علوم الجدل، وما يغالب به الخصم، وكيف يرق القلب مع هذه الأشياء؟!<sup>1</sup>

وقبله قال الإمام الأوزاعي: "إن معاني المسائل تحدث قسوة في القلوب وغفلة وإعجابا".<sup>2</sup>

### 13. مدونة للأسئلة والأجوبة النموذجية:

مع تطاول السنوات لا نملك بين أيدينا مدونة للأسئلة والأجوبة في هذا العلم بله في غيره من العلوم، وهذا الأسلوب نجد ما هو على شاكلته في كثير من العلوم وبخاصة في امتحانات البكالوريا، ولكننا نعدمه في العلوم الشرعية، ومثل هذا المصنف يفيد الطالب وحتى الأستاذ سيما حديث العهد بالتدريس.

أما الطالب فهو موجه له إلى تفهم لب العلم والابتعاد عن الحشو، ومفيد له في تعلم المنهج الصحيح في الجواب، وللأسف أننا نجد بعض الأساتذة لا يملكون مسودة لأسئلته، رغم أنه أذيل زهرة شبابه في التعليم الجامعي.

وختاماً؛ فهذه جملة من الحلول التي إخالها نافعة في النهو من بهذا العلم؛ لعلي أكون مبالغ في بعضها، وحالاً في بعضها، ومجازفاً في أخرى، ولكن هذا ما احتاج في القلب ونطق به القلم؛ فلعله يجد آذاناً واعية تشنّه وتسدده، وتبعثه من فضاء الأوراق والخيال إلى عالم الحقيقة والمثال.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

<sup>1</sup>. انظر: صيد الخاطر لابن الجوزي، ص 229.

<sup>2</sup>. انظر: شعب الإيان للبيهقي (324/3).

## الخاتمة

حاولت من خلال هذه المقالة أن أقف على تحليل دقيق لظاهرة ضعف التحصيل الأصولي لدى طلابنا في الجامعات؛ حيث تلمست المعوقات من خلال الدواليب الثلاثة للعملية التربوية وهي: الطالب، الأستاذ، المقررات الدراسية.

أما الطالب؛ فأبرزت دخول الخلل منه من الجهات الآتية: غياب النية، تأثير الرفقة، الافتقار إلى الخلفية الشرعية، طلب النجومية في الأستاذ.

وأما الأستاذ فتولج النقص من ناحيته من خلال الآتي: غياب الأبوة العلمية، سوء التوجيه، الخلفية مع الطالب، القنوط من الطالب، توعير العلم على الطالب، انخراط التخصص الدقيق.

ثم رصدت سببية المقررات في تعويق الدرس الأصولي؛ وأجملتها في: جفاف المادة، القفز على المراحل، فصل الأصول عن الفقه، العناية بالأصول التي لا يبني عليها عمل، إقحام مباحث قليلة النفع، دراسة مباحث يتعرّض فهمها.

ثم انتهيت في الأخير إلى توصيف الحلول الناجعة، وركزت على ما يأتي: التعميم قبل التخصيص، التركيز على التمثيل الفقهي، استخدام المشجرات، تحرير المقررات من المباحث الدخيلة، تصنيف مقررات مشتركة تناسب المراحل التعليمية يشرف عليها نخبة من كبار الأساتذة في الوطن، تفعيل دور مساجد الجامعات في تدريس المتون العلمية، الدورات العلمية القصيرة، الجمع بين الامتحان الكتابي والشفهي، ضرورة تلقين مبادئ الأصول في الأطوار التعليمية قبل الجامعة، العناية بترجمة الأصوليين والفقهاء، تصنيف مدونة للأسئلة والأجوبة الأصولية.

هذه زبدة مقالتي وخلاصة تجربتي؛ فإن أصبحت فيها فمن الله وحده لا شريك له،

وإن أخطأك فمن نفسي ومن الشيطان، وصل اللهم وسلم وبارك على نبينا محمد  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

### ثبات المطابد والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- آداب البحث والمناظرة: محمد الأمين بن محمد المختار الجكنى الشنقيطي الموريتاني (ت 1393هـ)، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، دط، دت.
- الإحکام في أصول الأحكام: أبو الحسن سید الدین علی بن أبي علی بن محمد بن سالم الثعلبی الأمدی (ت: 631هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفیفی، بیروت - دمشق: المكتب الإسلامی، دط.
- البحر المحیط في أصول الفقه: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: 794هـ)، دار الكتبی، ط1، 1414هـ - 1994م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدین أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قائم الذهبي (ت: 748هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط 1: 2003 م
- تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساکر (ت: 571هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامه العمروي، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 1415هـ - 1995م
- جامع بيان العلم لابن عبد البر: ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (ت 463هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي. بیروت، دار ابن حزم، ط1، 1424هـ. 2003م.
- حاشية التوضیح والتصحیح لمشکلات کتاب التنقیح علی شرح تنقیح الفضول في الأصول لشهاب الدین القرافی (ذ 684هـ): محمد الطاهر بن عاشور (ت: 1393هـ)، تونس، مطبعة النہضة، الطبعة 1، 1341هـ

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: 1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1415هـ
- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت: 275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، د، ط.
- سنن الترمذى: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى (ت: 279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامى، ط: 1998 م.
- شعب الإيمان: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الحسن وجردي الخراساني البهقى (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد العلي حامد، الرياض: مكتبة الرشد، ط 1: 1423هـ. 2003 م.
- صحيح البخاري أو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته وأيامه : أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجا، الطبعة الأولى، 1422هـ.
- صحيح مسلم أو المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د، ط.
- صيد الخاطر: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ)، بعنابة: حسن المساحي سويدان، دمشق، دار القلم، ط 1: 1425هـ - 2004م
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعرافي، تحقيق: شمس الدين أبو الحير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مصر: مكتبة السنة، الطبعة الأولى، 1424هـ / 2003م.
- القانون في أحكام العلم والعالم والمتعلم: اليوسى أبو المواهب، ت: حميد حمانى، الرباط، ط: 1419هـ. 1998م
- لسان الميزان: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط 1، 2002 م

- مجموع الفتاوى: تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: 728هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط: 1416هـ 1995م
- المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحكم محمد بن عبد الله الضبي الطهانى النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1: 1411هـ - 1990م.
- المستصفى: أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسي (المتوفى: 505هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافى، بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1: 1413هـ - 1993م
- المسودة في أصول الفقه: آل تيمية "مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: 652هـ)، عبد الحليم بن تيمية (ت: 682هـ)، أحمد بن تيمية (728هـ)"، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، د، ط.
- مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون أبو زيد ولی الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي التونسي (ت: 808هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د، ط.
- المواقفات: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبى (ت: 790هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، دار ابن عفان، ط 1: 1417هـ - 1997م.
- نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه: محمد الدسوقي، مجلة إسلامية المعرفة، المجلد 1، عدد: 3، سنة 1995 (111 - 148).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصارى الأنبارى (ت: 577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الزرقاء -الأردن، مكتبة المنار، ط 3، 1405هـ - 1985م
- نفائس الأصول في شرح المحسول: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت: 684هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معرض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط 1، 1416هـ - 1995م.

## Teaching the fundamentals of jurisprudence (Ussûl Al-Fiqh) - Constraints and Solutions -

**Dr. Rabie Laouar**

Emir Abdelkader University of Islamic Sciences- Constantine, Algeria

[rabiehb@hotmail.com](mailto:rabiehb@hotmail.com)

### Abstract:

The article is an attempt to analyze the phenomenon of the decline in the assimilation of the fundamentals of jurisprudence (Ussûl Al-Fiqh); it is due to three reasons: the student; the teacher, the educational courses; and then I mentioned the solutions, namely: generalization before specialization, focus on idiosyncratic representation, the use of detailed charts, the removal of courses from external topics, the formation of joint courses appropriate The educational stages are supervised by senior professors in the country, developing role of the university mosque in teaching scientific texts, short scientific courses, combining written and oral exams, the need to teach principles of jurisprudence (Ussûl Al-Fiqh) before the university, caring for the lives of Ulams of Al-Fiqh and its fundamentals (Ussûl); writing a book of questions and answers to the article.

**Key words:** Principles of jurisprudence (Ussûl Al-Fiqh); Pheasant; Courses; The fundamental (Ussûl) lesson

Received:02/03/2020 □ Accepted:05/05/2020 □ Published: 01/06/2020

تدریس أصول الفقه "معوقات وحلول" ..... د. ریچ لور